التقرير السنوي
لبرنامج تطوير القطاع المالي
2024م

برنامج تطوير القطاع المالي

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

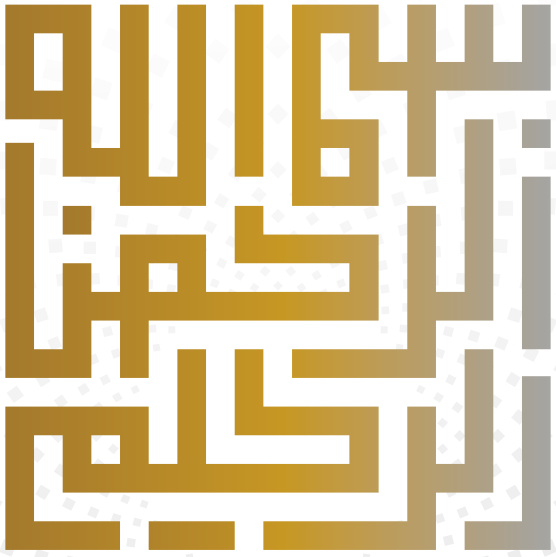

المحتويات

كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 05
كلمة أعضاء لجنة برنامج تطوير القطاع المالي 06
تطلعات 2025م 11
التقنية المالية 13
تطوير السوق المالية 17
سوق أدوات الدين 21
التأمين 24
المنشآت الصغيرة والمتوسطة 28
التنظيمات في القطاع المالي 31
التثقيف المالي 35
مؤشرات البرنامج 40

كلمة معالي وزيـــر الماليـــة

رئيـس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

محمد بن عبدالله الجدعان

مـا زال «برنامـج تطويـر القطـاع المالـي» يواصـل رحلـة النجاح وتحقيق الإنجازات ضمن منظومة برامج رؤية السـعودية 2030، مـن خلال إسـهامه الفعّـال في بناء مسـتقبل اقتصادي يرسّـخ مكانـة المملكـة إقليميـاً ودوليـاً، ويعكـس حجـم التطـور الذي تشـهده كافة قطاعـات الدولة في هذا العهـد الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشـريفين وسـمو ولي عهـده الأمين -حفظهمـا الله-، ويعكـس هـذا التقرير جانباً مـن هذا النجاح وتلـك الإنجازات التي تسـهم فـي زيادة مرونـة وتطـور القطـاع المالـي بالمملكة مع دعمـه للتحـول الاقتصادي والاسـتقرار المالي.

وامتـداداً لجهود البرنامج فـي تعزيز قطاع التقنيـة المالية وخلق بيئة تشـريعية وتنظيميـة، تم تطوير آليات جـذب نماذج الأعمال المبتكـرة والتقنيـات الحديثـة، التـي تسـهم فـي بنـاء كيانـات اقتصاديـة تعـزز تنـوع وعمـق القطاع المالـي بما يتماشـى مع أهـداف برنامـج تطويـر القطاع المالـي، وفي هذا الصـدد ارتفع عـدد شـركات التقنية الماليـة إلى 261 شـركة، ولتعزيز منظومة المدفوعـات الرقميـة وافـق البنـك المركـزي السـعودي علـى بـدء تعامـلات بنـك دال 360، كمـا ارتفعت حصـة المدفوعات الإلكترونيـة لتصـل إلـى 79% مـن إجمالـي عمليـات الدفـع للأفراد فـي2024م.

وضمـن هـذه الرحلة شـهد العام 2024م اسـتمرار زخم السـوق المالية السـعودية، من خلال تطويـر اللوائح والقواعد التنظيمية، وتوفيـر بيئة داعمة للشـركات، والموافقة على طـرح وإدراج 44 شـركة؛ ليصل عدد الشـركات المدرجة بالسـوق إلى 353 شركة، كما تم نشـر الإطـار العام للتمويـل الأخضر بالمملكـة، وإطلاق أول صنـدوق للمؤشـرات المتداولـة فـي البورصـة يتتبـع حركة الأسـهم السـعودية في الصيـن، إضافة إلى إطـلاق صندوقين يركزان على الأسـهم السـعودية في بورصتي شنغهاي وشنتشن بالصين.

وفـي الإطـار ذاتـه أطلقـت شـركة «تـداول» مؤشـر «تاسـي 50»، وعقـود الخيـارات للأسـهم المفـردة لأربـع شـركات، كمـا اعتمـدت هيئـة السـوق المالية تعليمـات طرح شـهادات المسـاهمات العقارية؛ سـعياً منها لمواكبة التطور الذي يشهده القطـاع العقـاري لفتـح قنـوات تمويليـة واسـتثمارية جديـدة. وإطـلاق وثيقـة «التوجهـات الاسـتراتيجية لرفـع جاذبيـة إدارة الأصـول فـي المملكة».

وفيما يتعلق بسـوق أدوات الدين، أطلقت هيئة السـوق المالية التوجهات الاسـتراتيجية لتطوير سـوق الصكـوك وأدوات الدين. كمـا أصدرت الهيئـة الرخصـة الأولـى بالمملكة لنظـام التداول البديـل لـلأوراق المالية، وشـهد العـام ذاته إتمام الطـرح الأول مـن السـندات الدولية بالـدولار ضمـن برنامج سـندات حكومة المملكـة الدوليـة، وكذلـك إطـلاق منتـج (صـح) الادخـاري المخصـص للأفراد.

وفـي إطار تحفيـز ودعم الابتـكار والتمكيـن في قطـاع التأمين، أطلقـت هيئـة التأمين منصـة البيئـة التجريبية التشـريعية لرواد الأعمال والشـركات. وسـعياً لدعـم وتمكين الكفـاءات الوطنية؛ أصـدرت الهيئة قـراراً بتوطين كافـة وظائف مبيعـات المنتجات التأمينية.

كمـا أُطلـق الموسـم الثالـث مـن جائـزة «المسـتثمر الذكـي الخليجـي»، ويبـرز فـي هـذا الإطـار دور الأكاديميـة المالية التي بلـغ عـدد المسـتفيدين مـن خدماتها أكثـر من 52 ألـف متدرب ومتدربـة، اسـتفادوا مـن مبادراتهـا الهادفـة لتطويـر المهارات والخبرات.

هـذه المؤشـرات الإيجابيـة تدعونـا لمضاعفـة الجهـود من أجل تحقيـق الأهـداف المرجوة، وبهذه المناسـبة أتقدم ببالغ الشـكر وعظيـم التقديـر لـكل من سـاهم في تحقيـق هـذه الإنجازات، وبعـون اللـه سـنواصل المُضـي قدمـاً فـي مسـيرة التطويـر والنمـاء والازدهـار التي تشـهدها بلادنـا الغالية في هـذا العهد الزاهـر، والله ولـي التوفيق.

كلمة أعضاء
لجنة تطوير القطاع المالي

وزير الاستثمار

معالي المهندس / خالد بن عبدالعزيز الفالح

حقَّق برنامج تطوير القطاع المالي نقلة نوعية في السوق المالية السعودية خلال العام 2024م؛ نتيجة دوره في تعزيز السيولة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويعزز من استقراره. وعملت وزارة الاستثمار خلال العام الماضي على تطوير برنامج متكامل يهدف إلى جذب واستقطاب المؤسسات المالية الأجنبية إلى المملكة، تحت مسمى «برنامج جذب المؤسسات المالية الأجنبية»، ويحتوي على سبع مبادرات موزعة على قطاعات البنوك، وإدارة الأصول، والتأمين، وأسواق رأس المال، والتقنية المالي، ويستهدف تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي، واستقطاب الخبرات العالمية، والارتقاء بمستوى الخدمات التمويلية في المملكة.

وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي الأستاذ / فيصل بن فاضل الإبراهيم

بفضلٍ من الله، ثم بفضل القيادة الحكيمة لمولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد - حفظهما وأيّدهما الله -، واصلَ برنامج تطوير القطاع المالي تحقيق إنجازات نوعية خلال العام 2024م، في إطار رؤية السعودية 2030.

إذ نجح البرنامج في تحقيق تطلعاته لدعم نمو الأنشطة غير النفطية، حيث ارتفعت حصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 61% في 2023م إلى 69% في 2024م، لتصل قيمة الائتمان إلي 2,752 مليار ﷼ بنهاية العام 2024م، مسجلة نموًا سنويًا بنسبة 13% لتساهم بذلك في دفع وتيرة نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي بلغ 4.3%في العام 2024م. كما شهدت قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت حصتها من قروض البنوك من 8.4% في الربع الرابع من العام 2023م إلى 9.4% في الربع الرابع من العام 2024م، لتدعم بذلك أحد أهم محركات التنويع لاقتصادنا.

وفي إطار تعزيز الابتكار في القطاع المالي، عمل البرنامج على تنفيذ استراتيجية التقنية المالية، التي أسهمت في تطوير منتجات وحلول تمويلية واستثمارية وتأمينية مبتكرة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الجهات الفاعلة في قطاع التقنية المالية إلى 261 جهة بنهاية العام 2024م، مما ساهم في خلق فرص وظيفية جديدة، وتعزيز الابتكار المالي، ورفع حصة المدفوعات الإلكترونية إلى 79% في العام 2024م.

وعلى الرغم مما حققناه خلال الفترة الماضية، إلا أنه ما زال أمامنا العديد من الفرص والتحديات التي تحتم علينا انتهازها والتغلب عليها، وذلك بما يشمل الحاجة إلى تلبية تطلعات رؤية السعودية 2030 في رفع مستويات الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد، وتنمية إجمالي الادخار القومي لتعزيز قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمار الإنتاجي.

كما نتطلع في وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام 2025م إلى تكثيف جهودنا مع فريق عمل البرنامج وشركائه لتعظيم السعة التمويلية والائتمانية في المملكة، من خلال زيادة حجم وتنوع الحلول التمويلية وتطوير السوق المالية؛ بما يسهم في تمكين الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى من تحقيق مستهدفاتها ودعم مسيرة التنويع واستدامة النمو الاقتصادي بشكل عام.

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ / محمد بن عبدالله القويز

شهد العام 2024م العديد من الإنجازات التي انعكس أثرها على تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية وتقدُّمها، إذ سجلت صناعة إدارة الأصول ارتفاعاً غير مسبوق لتبلغ قيم الأصول المُدارة محلياً تريليون ﷼، ويأتي ذلك نتيجة الجهود المبذولة في تعزيز صناعة إدارة الأصول المحلية من خلال استراتيجية رفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة. إلى جانب ذلك، واصلت منظومة السوق المالية سعيها للنهوض بسوق الصكوك وأدوات الدين كأحد أهم البدائل التمويلية، التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص تحت إشراف ومتابعة من لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، فقد سجلت سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية بنهاية العام 2024م نمواً يعادل 123% منذ العام 2017م؛ وذلك نتيجةً لتنفيذ جملة من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين وتعزيز السيولة فيها، نتج عنها تطورات إيجابية فيما يخص نمو عدد الإصدارات والمُصدرين، إضافة إلى تنوع قاعدة المستثمرين. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية، شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعاً مستمراً في قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأعوام الأخيرة؛ فتجاوزت ملكية هؤلاء المستثمرين 420 مليار ﷼ بنهاية العام 2024م، بنسبة نمو بلغت 501% منذ العام 2017م، إذ يأتي هذا الإنجاز ثمرة لسلسلة من الجهود والإجراءات الرامية إلى رفع جاذبية السوق المالية السعودية، وتعزيز دخول المستثمر الأجنبي إليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وستمضي منظومة السوق المالية في مساعيها لتعزيز الابتكار وتطوير النماذج والحلول المبتكرة في مجال التقنية المالية، بما يُسهم في تحسين الوصول إلى السوق المالية، ويعزز تلبية احتياجات المستثمرين، ويساعد على دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي والاستمرار في تطوير السوق المالية السعودية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، بالإضافة إلى تحقيق رؤيتها في أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

محافـظ البنــك المركزي السعودي

معالي الأستاذ / أيمن بن محمد السياري

انطلاقًا من أهداف البنك المركزي السـعودي «سـاما» في المحافظة علـــى الاسـتقرار النقـــدي، ودعم اسـتقرار القطاع المالـــي وتعزيز الثقـة بـه، ودعم النمو الاقتصادي في المملكـة؛ حقق البنك المركـزي منجزات مُعتبرة خلال العام 2024م تجاوزت بعض المسـتهدفات المحددة للعام 2025م.

بحلـول نهايـة العـام 2024م، بلغـت أصـول القطـاع المصرفي 4,494 مليـارات ﷼ ، متجـاوزة بذلك المسـتهدف المحدد للعـام 2025م البالغ 3,515 مليارات ﷼. وقد أولت ساما أهميـة كبيرة لضمان متانـة النظـام المصرفـي، ويؤكد ذلك تخطي جميـع النسب الاحترازية المتطلبـات التنظيمية للبنك المركزي ومعايير لجنة بـازل للرقابـة المصرفيـة، الأمر الـذي يعكـس اتسـام النظـام المصرفـي بمسـتويات سـيولة ورسـملة قويـة. وفي هـذا الجانب، كان للإقـراض المصرفي وخلق الائتمـان لتلبية الطلـب المحلي المتزايـد؛ دور محوري في دعـم الإصلاحـات الاقتصاديـة، حيث بلغ حجـم الائتمان المقدم للقطـاع الخاص 2,780 مليـار ﷼ ، متجاوزًا المسـتهدف المحدد بـ 2,053 مليـار ﷼ للعام 2025م.

كما تم خلال العام 2024م الإعلان عن مزاولة بنك دال 360 عملياته المصرفية في المملكة.

وفـي مجـال التقنيـة المالية، واصـل البنك المركـزي تنفيذ إسـتراتيجية التقنيـة المالية لتعزيـز الابتكار فـي القطاع المالـي بالتعاون مع شـركاء التنفيـذ. وقـد أسـفرت هذه الجهـود عن زيادة في عـدد شـركات التقنية الماليـة العاملة في المملكـة، ليصل عدد الشـركات إلى 261 شـركة بنهايـة عـام 2024م، متجاوزًا مسـتهدفات عام 2025م البالغة 230 شـركة.

بالإضافة إلى ذلك، يُعـد تطويـر البنيـة التحتية للنظام المالي في المملكة من أولويـات ساما، وهو ما ظهر جليًّا فـي قطاع المدفوعات الذي شـهد تطورًا مسـتمرًا لتلبية احتياجـات الأفراد والشـركات علـى حـد سـواء. وفي هذا السـياق بلغت حصة المدفوعات الإلكترونية 79% مـن إجمالـي عمليـات الدفـع المنفـذة في قطـاع التجزئة «الأفراد» فـي العـام 2024م، مقارنة بنسـبة 70% المُسـجلة في العام 2023م. كمـا أنـه فـي النصف الثاني مـن عام 2024م، وضمن جهود سـاما فـي تعزيز منظومـة المدفوعات الرقمية، تـم إطلاق خدمة الدفـع «Samsung Pay» عبـر نظـام المدفوعـات الوطنـي «مـدى» فـي المملكة. كمـا تم إصدار النسـخة الثانيـة من إطـار المصرفية المفتوحـة، والتي تركز علـى خدمة إنشـاء المدفوعات (PIS).

يظل القطاع المالي في المملكة متينًا وديناميكيًا ويسـاهم بشـكل فعّال في دعم النمو الاقتصادي، ويواصل البنك المركزي السـعودي دوره فـي تمكيـن القطـاع مسـتندًا فـي ذلك على برنامـج تطويـر القطاع المالـي أحد برامج رؤيـة السـعودية 2030، حيث يعمـل البنك المركـزي علـى مواكبـة أفضـل الممارسـات العالمية، والالتـزام بالمعاييـر الدولية، ممـا يعزز اسـتقرار النظـام المالي، كمـا يواصل بناء منظومـة ماليـة مزدهرة ومسـتدامة تدعم تنمية الاقتصـاد الوطني.

رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين

معالي الأستاذ /عبد العزيز بن حسن البوق

نقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من الإنجاز في القطاع المالي، الذي شهد تحولاً استراتيجيًا بفضل الرؤية الطموحة للقيادة الرشيدة -أيدها الله-، والتي تسعى إلى تعزيز النمو والتنوع الاقتصادي بالمملكة من خلال تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة قوة وفعالية المؤسسات المالية السعودية.

ويعد قطاع التأمين جزءًا محوريًا من برنامج تطوير القطاع المالي، والذي يعتبر أحد أبرز الأمثلة على هذا التحول، بفضل ما حققه من نجاحات متتالية وإنجازات بارزة على مختلف الأصعدة، ففي العام 2024م، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 76.1 مليار ﷼، مقارنة بـ 65.5 مليار ﷼ في العام 2023م، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.3% مما يعكس قدرة القطاع على تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الحماية التأمينية في المملكة.

وقد استطاع القطاع التأميني أيضًا أن يعزز من دوره في دعم الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي غير النفطي من 2.38% في العام 2023م إلى 2.59% في العام 2024م، بزيادة قدرها 9%، وهذا ما يعكس التوجه القوي نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، وفيما يتعلق بالربحية، فقد شهد القطاع تحسنًا ملحوظاً، محققًا نموًا في صافي الأرباح بنسبة 12.5% حيث ارتفع من 3.2 مليار ﷼ في العام 2023م إلى 3.6 مليار ﷼ في العام 2024م. ويعد ذلك بمثابة مؤشر على قدرة القطاع على التكيف والنمو.

وإدراكًا منها بأهمية التقنية المالية كإحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي، فقد دعمّت «هيئة التأمين» شركات التقنية التأمينية، وشهد عدد الشركات المرخصة نموًا بلغت نسبته 56% خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق.

إن الهيئة مستمرة في جهودها لتوفير بيئة تأمينية متكاملة تدعم النمو المستدام، وتواكب التحولات العالمية في القطاع، وتلتزم بتعزيز مكانة المملكة على المستويين المحلي والإقليمي من خلال تبني أفضل الممارسات في التنظيم والابتكار، وذلك بما يضمن تحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الأستاذ /فهد بن عبدالجليل السيف

تماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي ومستهدفاته الاستراتيجية، قام صندوق الاستثمارات العامة بعدة جهود بارزة تستهدف تطوير القطاع المالي في المملكة، وجذب المستثمرين الأجانب، وتنويع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم هذه الجهود الجوهرية في دعم تحقيق رؤية السعودية 2030.

إذ قام صندوق الاستثمارات العامة بالدخول في شراكات استراتيجية مع أبرز مديري الأصول لإنشاء منصة لإدارة الاستثمارات متعددة الأصول في مدينة الرياض، حيث تتماشى هذه الشراكة مع مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي في بناء قطاع خدمات مالية أكثر تنوعاً وفعالية، من خلال تعزيز الوصول إلى الفرص الاستثمارية، إذ تساهم هذه المنصة في تطوير البنية التحتية المالية للمملكة، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية، ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفيما يخص أسواق الدين، فقد استثمر الصندوق في صندوق السندات السعودية المتداول والمدار دولياً، حيث تساهم هذه الجهود في افساح المجال للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السندات السعودية، مما يدعم تنويع قاعدة المستثمرين، كما أطلق صندوق الأسهم السعودية المتداول، والذي بدوره يدعم مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي الخاص بتعزيز عمق السوق المالية وإمكانية الوصول إليها، كما يوفر هذا الصندوق تنويع لقاعدة المستثمرين في سوق الأسهم السعودية، مما يسهم في تطوير سيولة وتنافسية السوق المالية.

واستكمالاً لشراكاته الإستراتيجية، قام الصندوق بالشراكة مع أحد مدراء الأصول العالميين بتأسيس صندوق استثماري خاص يستهدف تخصيص ما لا يقل عن 50% من رأس ماله للاستثمار داخل المملكة، حيث تساهم هذه الشراكة في مستهدف البرنامج المعني بتطوير أسواق الملكية الخاصة، إضافة إلى ذلك، سيدعم هذا الاستثمار موضع المملكة كوجهة رئيسية لرؤوس الأموال العالمية من خلال تسهيل الاستثمارات في مجال الملكية الخاصة.

وتعكس هذه الجهود التزام صندوق الاستثمارات العامة بدعم مستهدفات البرنامج، وقيادة تطوير قطاع مالي أكثر تنوعاً ومرونة، وتعزيز المكانة الاقتصادية للمملكة على الساحة العالمية، حيث للصندوق دورٌ فعالٌ في تحويل المملكة إلى مركز استثماري عالمي.

نائب محافظ صندوق التنمية الوطني

سعادة الأستاذ /خالد بن إبراهيم شريف

يمثـل برنامـج تطويـر القطـاع المالـي نموذجاً رائـداً للشـراكة المثمرة بيـن القطاعين الحكومـي والخاص، حيـث أُتيحت الفرصـة للقطاع الخـاص للوصـول إلـى حلـول تمويليـة مبتكرة تدعـم تطلعاته وتعـزز دوره في دفع عجلـة الاقتصاد، كما تسـاهم هذه الجهـود في تعزيز الشـمول المالـي للأفـراد من خلال تمكينهـم من الاسـتفادة من منتجـات القطاع المالـي المتنوعة.

ونظـراً لمهـام وأعمـال صندوق التنمية الوطني التي تشـكل ركيزة أساسـية لدعم التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وارتبـاط (12) جهة به بشـكل إشـرافي منـذ إنشـائه؛ وتحقيقاً لمسـتهدفات ورؤية السـعودية 2030، لـم يقتصر التطوير علـى الجهات التابعة له فحسـب، بل شـمل أيضـاً تقديم حلـول وأدوات مالية مبتكرة تعتمـد على أفضل الممارسـات العالمية، ومن بيـن هذه الأدوات: الضمانـات، التمويل المشـترك، والدعـم الجزئـي، التـي سـاهمت فـي تحسـين كفاءة الدعـم المالـي وتوسـيع نطاقه، ممـا مكّن مـن الوصول إلى شـرائح مجتمعيـة أكبر وقطاعـات اقتصادية واعـدة تحقق أثراً تنموياً ملموسـاً.

وأسـهمت هـذه الجهـود في تحفيز نمـو قطاعات اقتصادية جديـدة ذات عوائد اجتماعيـة واقتصادية كبيرة، إضافة إلى دعـم رواد الأعمال والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، التي تعد محركاً رئيسـياً للابتكار والإبداع على المسـتوى العالمي. ويأتي هـذا التقدم في إطار خطة شـاملة تهدف إلى تحقيق الاسـتدامة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان اسـتمرارية التأثير الإيجابـي للأجيال القادمة.

مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي وأمين اللجنة

سعادة الأستاذ / فيصل بن محمد الشريف

يحمـل التقريـر السـنوي لبرنامج تطوير القطاع المالـي لعام 2024م الكثير من الإنجـازات الكبيرة التي تحققت بفضل مـن الله، ثم بتوجيه خادم الحرمين الشـريفين وسـمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-.

وحقـق البرنامـج نجاحـاً ملحوظـاً في تطويـر الإطار التشـريعي وتنقيـح القواعـد التنظيميـة المتعلقة بالقطـاع المالي، مما أسـهم في تعزيـز شـفافية وكفـاءة الخدمـات المقدمة، كما تضمـن ذلك مراجعـة الأنظمة القائمـة وتحديثها بما يتماشـى مع المتطلبـات الحديثة والتحديـات الراهنـة، ممـا أسـفر عن بيئـة تنظيمية أكثـر مرونة تدعم النمـو الاقتصـادي وتحمي حقوق المسـتفيدين.

وبهـذه المناسـبة أتقدم بخالص الشـكر وبالغ الامتنان لكل شـركاء البرنامج، وجميع من سـاهموا في تحقيق كل هـذه الإنجازات، ونطمح بـأن يزخر العام المقبل بنجاحـات وإنجازات أكبر.

تطلعات 2025

يسعى البرنامج خلال العام القادم إلى الاستمرار في تطوير القطاع المالي والوصول به إلى أعلى المعايير العالمية، من خلال تحديث القوانين واللوائح؛ لتكون أكثر كفاءة وفعالية، وتحقق الأهداف والفائدة المرجوة لشركات القطاع المالي ومؤسساته وجميع المشاركين فيه، والحفاظ على زخم الإنجازات واستمرار العمل على تطوير القطاع المالي تحقيقاً لأهداف رؤية السعودية 2030.

تطلعـات البنـك المركزي السعودي للعام 2025م

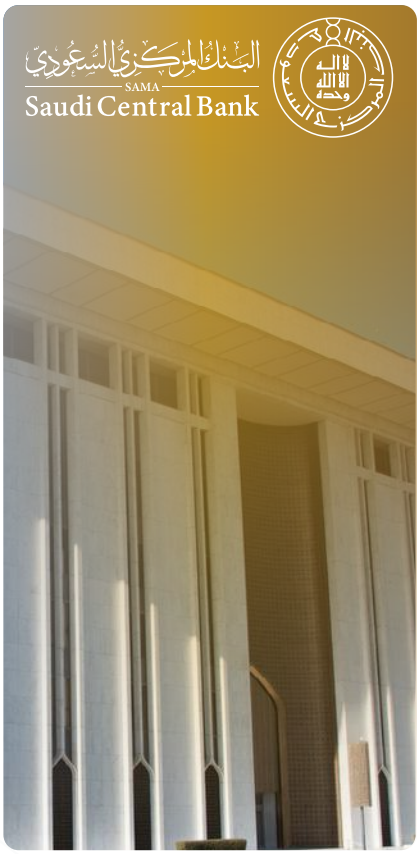

- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعزز من مكانة المملكة ويساهم في دعم استقرار ومتانة القطاع المالي.
- متابعة الجهود الرامية إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المساهمة في تعزيز الرقابة وتطوير القطاع المالي وفقاً لأحدث التطورات.
- مواصلة تقديم حلول مالية مبتكرة تدعم الابتكار وتواكب تطلعات التطور.

تطلعات هيئة السوق المالية للعام 2025م

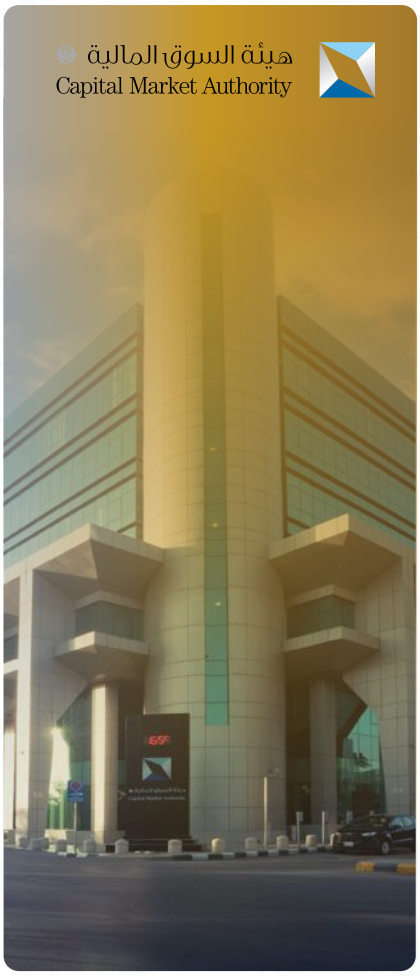

- تعزيز الدور التمويلي للسوق المالية وتمكين مختلف الشركات من طرح أسهمها وإدراجها في السوق المالية، بالإضافة إلى دعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويلية لها؛ لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني للمملكة.
- رفع جاذبية صناعة إدارة الأصول في المملكة وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً، من خلال توفير منتجات استثمارية متنوعة، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية، وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية.
- استمرار تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين بما يسهم في رفع جاذبيته؛ نظراً لما يمثله هذا السوق من أهمية بالغة، وكونه عنصراً جوهرياً في نمو الاقتصاد ونشاطاته باعتباره أحد أهم القنوات التمويلية، التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير بيئة السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين؛ سعياً منها إلى أن تكون سوقاً رائدة إقليمياً ودولياً، إذ ستعمل على تذليل التحديات التنظيمية التي تواجه تدفق الاستثمارات الدولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتطوير الآليات الممكّنة لنمو الاستثمارات الدولية في السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى تعزيز الانضمام للمؤشرات العالمية، وتوفير التسهيلات والفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الدوليين.

التقنيــة الماليــة

يســهم البرنامج فــي تطوير البنيــة التحتية الرقمية وتعزيــز الابتــكار فــي الخدمــات الماليــة مــن خلال دعــم نمو شــركات التقنيــة المالية، بهــدف تمكين الابتــكار، وتســهيل الوصول إلــى الخدمــات، ورفع الكفــاءة التشــغيلية للســوق المالية.

النسخة الأولى من مؤتمر (فنتك 24) لتعزيز المنظومة الماليــة العالميـة

إقامـة النسـخة الأولى من فعاليـات المؤتمر الدولـي المتخصص في قطـاع التقنيـة الماليـة (فنتـك 24)، في إطـار مسـاعي المملكة لأن تصبـح مركـزاً رئيسـياً للتقنيـة الماليـة، إذ قـدم المؤتمر 175 سـاعة مـن المحتـوى المتخصص بإشـراف مجموعة من الخبراء، وبمشـاركة أبـرز الهيئـات التنظيميـة، وصنّـاع السياسـات والمسـتثمرين وخبراء التقنيـة والأكاديميـين؛ لتوفيـر منصـة اسـتثنائية تتيـح التعـاون بين الجهـات المعنية العالمية في القطاع بشـكل يسـهم فـي دعم التحول المشـترك ضمـن قطاع التقنيـة الماليـة وتعزيزه.

261 شركة تقنية مالية تعمل في المملكـــة العربيـة السعوديـــة

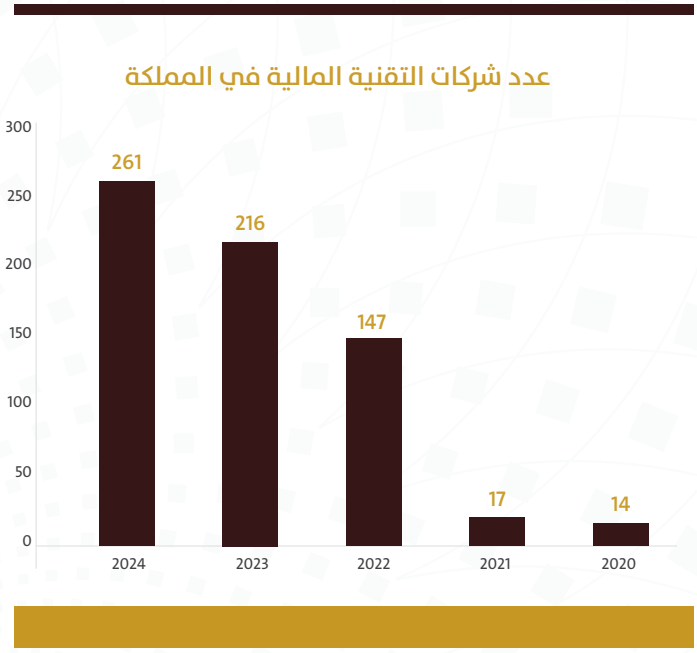

تجاوز عدد شـركات التقنية المالية مسـتهدفات برنامج تطويـر القطاع المالي، لتصبح **261** شـركة تقنية مالية فاعلة في المملكـة بنهاية العام 2024م، مقتربة بذلك مـن تحقيـق هـدف الوصـول إلـى **525** شـركة تقنية ماليـة فـي العـام 2030م، كمـا بلغت عدد الشـركات المرخصـة من البنك المركزي **138** شـركة تقنية مالية، في حيـن رخصت هيئة السـوق المالية **52** شـركة، أما شـركات التقنيـة الماليـة فـي هيئة التأميـن فقد بلغت **14** شركة مرخصة.

أبرز التطورات في استراتيجية التقنية المالية

من أبرز إنجازات استراتيجية التقنية المالية منذ اعتمادها:

- **261** شركة فاعلة في التقنية المالية.
- **+11,000** وظيفـة مباشـرة فـي مجال التقنيـة المالية منهـا **+8,500** وظيفة في الشـركات التي تقع تحت إشـراف البنك المركزي السعودي.
- تجاوز المجموع التراكمي للاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية **7.6** مليارات ﷼.
- إطلاق عدة برامج تدريبية لرفع الكفاءات في مجال التقنية المالية.

بدء مزاولة بنك دال 360 عملياته المصرفيـــة في المملكـــة

تأتـي هـذه الخطـوة في إطار أهداف البنك المركزي السـعودي "سـاما" الرامية إلى تعزيـز الثقة بالقطاع المالـي كقطاع واعد وتطويـره وفقًا لاسـتراتيجيات مدروسـة، ودعم النمو الاقتصادي والمنافسـة في القطاع المصرفي، بمـا يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشـكل خاص، والاقتصاد السـعودي بشـكل عام.

79% حصة المدفوعات الإلكترونية

حققت حصة المدفوعات الإلكترونية نسبة **79%** من إجمالي عمليات الدفع المنفذة في قطاع التجزئة "الأفراد" بنهاية العام 2024م، وذلك مقارنةً بنسبة **70%** المسجلة في العام 2023م.

ويتزامن هذا الإنجاز مع تحقيق أنظمة المدفوعات في المملكة نموًا كبيرًا خلال العام 2024م، حيث وصلت عمليات الدفع الإلكترونية "غير النقدية" المنفذة نحو **12.6** مليار عملية، مقارنة بـ **10.8** مليارات عملية للعام 2023م.

وتشهد المملكة تقدمًا ملحوظًا ونموًا متسارعًا لتبني وسائل المدفوعات الإلكترونية، والذي يأتي كنتيجة للجهود والمبادرات الإستراتيجية العديدة، التي أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع القطاع المالي؛ لدعم نمو قطاع المدفوعات وتحفيز استخدام خيارات الدفع الإلكترونية المتنوعة في المملكة، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ لتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز نمو رقمنة المدفوعات.

إطلاق منصة البيئة التجريبية التشريعية لقطاع التأمين

توفر المنصة بيئة آمنة ومحدودة المخاطر لرواد الأعمال والشركات لاختبار الحلول والابتكارات الجديدة ذات العلاقة بأنشطة التأمين ولفترة زمنية محددة، إذ ستسهم في تحفيز ودعم الابتكار في قطاع التأمين وتسهيل تطوير الأفكار الجديدة والإبداعية في إطار منظّم يمكّن الشركات والمبتكرين في القطاع من اختبار منتجاتهم وخدماتهم ونماذج أعمالهم في بيئة آمنة ومحفّزة تسرّع عمليات التطوير والابتكار، وتقديم فرصة فعّالة لاستكشاف حلول ابتكارية واختبار فاعليتها.

النسخة الأولى من "هاكاثون التأمين"

يهدف هاكثون التأمين إلى تحفيز مفاهيم الإبداع والابتكار، والمساهمة في دعم جهود أتمتة خدمات قطاع التأمين، وتوظيف أحدث أساليب التقنية والذكاء الاصطناعي في القطاع.

إطلاق عددٍ من الحلول الرقمية لتطوير خدمات تأمين المركبات

في إطار الجهود المستمرة في تطوير قطاع التأمين وتعزيز الكفاءة في الخدمات المقدمة من منظومة القطاع، أُطلقت عددًا من الخدمات الرقمية؛ منها الإبلاغ عن الحوادث المرورية، وإجراء المعاينة بشكل رقمي متكامل، مع خدمة تقديم المطالبات المتعلقة بالحوادث المرورية بشكل سهل وسريع، ومتابعتها من خلال تطبيق وموقع "نجم"، والذي سينعكس إيجابًا على تخفيف الزحام الذي قد تسببه بعض الحوادث المرورية، وضمان رفاهية المستفيدين من خلال الحصول على خدماتٍ رقمية في أماكنهم.

تحقيق أرقام قياسية
في المدفوعات الإلكترونيـــة

تجـاوز عـدد عمليـات الدفـع المنفذة ببطاقـات الدفع على أجهزة نقـاط البيع حاجز **10** مليـارات عملية، كما بلـغ عدد أجهزة نقـاط البيـع العاملة فـي المملكة **1.98** مليـون جهاز نقطة بيـع، بالإضافة إلى تجـاوز مدفوعات التجـارة الإلكترونية مليار عملية.

تفعيل خدمات الدفع المخصصة
لمشاريع النقل العـــام

وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار الجهود المسـتمرة للبنك المركزي السـعودي "سـاما"، التي تدعم المبادرات الوطنية وتسـهم فـي تطوير البنية التحتية للمدفوعات، موسـعًا بذلـك نطاق الدفع الرقمي لتحقيق أهداف رؤية السـعودية 2030.

إصدار النسخة الثانية من إطار
المصرفية المفتوحـــة

يأتـي هـذا الإنجـاز كجـزء من جهـود البنـك المركزي السـعودي "سـاما" في تعزيـز منظومـة التقنيـة المالية فـي المملكة، ويشـتمل إطـار المصرفيـة المفتوحـة علـى مجموعة مـن التعليمـات والمعايير الفنيـة وفق أفضـل الممارسـات العالمية؛ لتمكيـن البنـوك وشـركات التقنيـة الماليـة من تقديم خدمـات المصرفيـة المفتوحة في المملكة، بما يسـهم في تحسـين تجربـة العميـل، ورفـع كفـاءة التعامـلات، بالإضافة إلى توفيـر فرص جديدة فـي القطـاع؛ لتقديم منتجات وحلول موسـعة للعملاء.

إطلاق العمل بالهوية الرقميـــة
لدى القطاع المالي في المملكة

أطلـق البنـك المركزي السـعودي "سـاما"، بالتعـاون مـع وزارة الداخلية، خدمـة 'الوثيقة الرقميـة'، والتي تتيـح التحقق من الهويـة الرقميـة للأفـراد عند التعامـل مع المؤسسـات الماليـة للاسـتفادة مـن الخدمات الماليـة. وتشـمل الخدمـة إمكانية عـرض صـورة الوثيقـة الرقمية، التحقق من سـريانها، أو الحصول على نسـخة منها. كما تشـمل تفعيل هويـة الزائر الرقمية، لتمكيـن زوار المملكـة من اسـتخدامها والاسـتفادة مـن الخدمات الماليـة المقدمة من قبـل القطاع المالي فـي المملكة.

إطلاق نظام تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب لقطاع التمويـــل والصرافـــة

يهـدف النظام لمتابعة وتسـجيل مخاطر مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب لقطـاع التمويل والصرافـة، وأتمتة أعمال قطـاع التمويل والصرافة وتحسـين الإجراءات للمؤسسـات المالية.

تطوير السوق المالية

يعمل البرنامج على تعميق السوق المالية من خلال زيادة القيمة السوقية للأسهم وأدوات الدين، وتعزيز مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب، مع تحسين اللوائح التنظيمية لخلق سوق متنوع ومتقدم.

استمرار زخم الطروحات والإدراجات

تواصل هيئة السوق المالية جهودها لزيادة زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال تشجيع الشركات على الطرح والإدراج وتوفير بيئة داعمة لها، حيث وافقت الهيئة على طرح وإدراج **44 شركة** في السوق المالية خلال العام 2024م، توزعت بين **14 شركة** في السوق الرئيسي و**30 شركة** في السوق الموازي (نمو)، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق المالية (تداول) إلى **353** شركة.

تأسيس منصة إدارة استثمارات متعددة الأصول في مدينة الرياض

وقّع صندوق الاستثمارات العامة اتفاقية مع "بلاك روك" لتأسيس منصة استثمارية متعددة الأصول مقرها الرياض، باستثمار أولي يبلغ **5** مليارات دولار، في خطوة تعكس التزام المملكة بجذب الاستثمارات وتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي، دعمًا لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق صندوق الاستثمار في سوق الأسهم السعودية وإدراجه في بورصة طوكيو

إطلاق أول صندوق مؤشرات متداولة في بورصة طوكيو يستثمر حصريًا في الأسهم السعودية، بقيمة سوقية تتجاوز **100** مليون دولار، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة ميزوهو كأبرز المستثمرين، في خطوة تعزز جاذبية السوق السعودية، وتوسّع الوصول الدولي إليها.

إطلاق أول صندوق مؤشرات يتتبع أسهم هونغ كونغ

إطلاق أول صندوق للمؤشرات المتداولة في البورصة يتتبع حركة الأسهم في هونغ كونغ والصين في أول ظهور لهذا المنتج المالي في الشرق الأوسط.

إطلاق صندوقيـــن يركـــزان على الأسهم السعودية في بورصتي شنغهاي وشنتشن

يسـاهم الصندوقيـن في تسـهيل عمليـة تنويع الاسـتثمارات لمسـتثمري البر الصيني الرئيسـي على المسـتوى الدولي، حيـث تـم إدراج صندوق "تشـاينا سـاوذرن أسـيت مانجمنت سـي إس أو بي السـعودية" في "شنتشـن" بعـد جمعه **87** مليـون دولار، فـي حين بدأ تداول صندوق "هواتاي باين بريدج سـي إس أو بي السـعودية" في "شـنغهاي" بعد جمعه **82** مليـون دولار. وتأتـي هذه الخطـوة في إطار أعمال "برنامج صندوق الاسـتثمار المتداول السـعودي الصيني"، الذي يهدف إلـى تعزيـز الإدراج المشـترك للصناديـق في كلا البلديـن، أو إطلاق الصناديق المغذية التي تسـتثمر فـي صناديق أخرى.

إطلاق مؤشر "تاسي 50"

يهـدف المؤشـر إلـى رصد أداء أكبر **50** شـركة مدرجـة في تداول السـعودية من حيث إجمالي القيمة السـوقية. وتشـكل الشـركات التـي يضمهـا المؤشـر **90%** مـن القيمة السـوقية الحـرة، والتي تحقـق معدل قيمـة متداولة سـنوية لا تقل عن **5%**، إذ يتيح رصد أداء أكبر الشـركات على مسـتوى السـوق، ويمكن اسـتخدام "تاسـي50" كمؤشـر معياري لكل من صناديـق المؤشـرات المتداولـة، والعقود المسـتقبلية، وعقود الخيـارات، وغيرها من المنتجـات المالية.

إطلاق عقود الخيارات للأسهم المفردة لأربعـة شركـات

تمكّـن عقـود الخيـارات للأسـهم المفردة المسـتثمرين المحلييـن والدولييـن مـن التحـوط وإدارة المخاطر بشـكل فعال، كما سـتعزز من تنـوع المنتجـات المتاحة للتـداول في السـوق المالية.

نمو غير مسبوق في صناعة إدارة الأصول في المملكة

بنهايـة العـام 2024م، تخطـت صناعـة إدارة الأصـول فـي المملكـة حاجـز التريليـون ﷼، محققـةً نتائج غير مسـبوقة، فقد سـجلت الصناعـة زيـادة بنسـبة **169%** مقارنـةً بالعام 2017م، الذي بلـغ فيه إجمالي قيمـة الأصول المـدارة **391** مليار ﷼، ويعكـس هـذا النمـو الكبير التطور المتسـارع لهذه الصناعة فـي المملكة، حيث رافق زيـادة الأصول المـدارة ارتفاعًا ملحوظًا فـي عـدد الصناديق الاسـتثمارية، التي بلغـت **1,549** صندوقاً بنهاية العـام 2024م، بزيادة تصل إلـى **168%** مقارنةً بـ **577** صندوقـاً فـي العـام 2017م. بالإضافـة إلى ذلك، شـهدت أعداد المشـاركين في الصناديق الاسـتثمارية قفـزة كبيرة، حيث تجـاوز عددهـم **1.7** مليون مشـترك بنهاية العام 2024م، بزيـادة ضخمة بلغت **683%** مقارنةً بـ **220** ألف مشـترك في العام 2017م. ومـن أبـرز التطـورات، ارتفاع إيرادات مؤسسـات السـوق المالية من (نشـاط إدارة الأصول) لتصل إلـى أكثر من **5.8** مليـار ﷼ بنهايـة العـام 2024م، بزيادة كبيرة بنسـبة **154%** مقارنةً بإيـرادات العام 2017م التي بلغـت **2.3** مليار﷼.

هـذا النمـو اللافـت فـي كافة جوانـب صناعـة إدارة الأصـول يعكس قـوة ومرونة القطـاع المالـي السـعودي، ويؤكد دوره الحيـوي فـي دعـم الاقتصاد الوطنـي وتعزيز اسـتدامته.

اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية

تهدف التعليمات لمواكبة التطور الكبير الذي يشهده القطاع العقاري، وفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة، كما تسعى إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية، ومنها تحديد المتطلبات اللازم استيفاؤها قبل طرح تلك الشهادات أو تسويقها أو الإعلان عنها أو جمع الأموال لها، ومتطلبات الطرح الخاص والطرح العام لهذه الشهادات، إضافة إلى تنظيم التزامات مؤسسة السوق المالية التي سيتم الطرح من خلالها، وتنظيم سجل المساهمين، ومتطلبات الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

إطلاق وثيقة التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة

تسهم التوجهات في تعزيز جاذبية صناعة إدارة الأصول وتطويرها، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تنويع المنتجات الاستثمارية، وتبني أفضل الممارسات الدولية في صناعة إدارة الأصول، وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع، والتي من خلالها ستسهم في تعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً في صناعة وإدارة الأصول، وفي جذب الاستثمارات الدولية ويدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسوق المالية.

نشر الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية

يدعم الإطار التوجهات الطموحة للمملكة نحو تحقيق الاستدامة، والوصول إلى الحياد الصفري من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإبراز هذه الجهود للمستثمرين والمشاركين في السوق؛ ليجسّد خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على مستقبل أكثر استدامة، بدءًا من تطوير السياسات والاستثمار إلى التخطيط وبناء البُنى التحتية.

سـوق أدوات الديـن

يسـعى البرنامـج إلى تطوير سـوق أدوات الدين عبر تحسـين السـيولة وزيادة تنوع أدوات التمويل لدعم القطاعيـن العام والخاص.

صندوق الاستثمارات العامة يعزز شراكاته العالمية
بتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات مالية صينية

وقّع صندوق الاستثمارات العامة ست مذكرات تفاهم مع مؤسسات مالية رائدة في الصين، بقيمة إجمالية تصل إلى 187.5 مليار ﷼ (50 مليار دولار)، تشمل مجالات التعاون في تمويل أدوات الدين وأسواق رأس المال، في خطوة تدعم استراتيجية الصندوق لتعزيز شراكاته المؤسسية عالميًا وتوسيع قنوات تدفق رأس المال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق التوجهات الاستراتيجية لتطوير
سوق الصكوك وأدوات الدين

تهدف الوثيقة إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تسعى إلى تطوير البنية التحتية لسوق الصكوك وأدوات الدين، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتنويع المنتجات المتاحة؛ لتعزيز الثقة في سوق الصكوك وأدوات الدين السعودية وجذب المزيد من المصادر التمويلية، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

الرخصة الأولى في نظام التداول
البديل في المملكة للأوراق المالية
(الصكوك وأدوات الدين)

تسهم الرخصة في تحسين السوق الثانوية لأدوات الدين في المملكة، وتوفير قاعدة المستثمرين والمنتجات في السوق المالية السعودية. وهو ما سينعكس إيجاباً على دعم أدوت الدين في المملكة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها، وتوفير نطاق أوسع من المنتجات المتوفرة في السوق المالية السعودية، إضافة إلى توفير حلول تقنية فعّالة لتسهيل الربط والتداول، حيث إن نظام التداول البديل هو سوق مرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية لمزاولة العمل في تداول أنواع محددة من الأوراق المالية لفئات محددة من المستثمرين.

تصنيفات ائتمانية متميزة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" كما ثبتت وكالة "فيتش" تصنيفها الائتماني للمملكة عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أصبح تصنيف وكالة "ستاندرد آند بورز" A/A-1 مع نظرة مستقبلية إيجابية.

إطلاق منتج صح الادخاري

يُعد هذا المنتج الادخاري الأول من نوعه والموجه للأفراد، ويحظى بدعم حكومي، ويهدف إلى تقديم العوائد للمستفيدين، كما يسعى إلى ترسيخ ثقافة الادخار بين الأفراد، وتشجيعهم على بناء مستقبل مالي مستدام من خلال توفير خيارات ادخارية مرنة وآمنة. ويتيح للمستفيدين فرصة تحقيق استقرار مالي طويل الأمد وتلبية احتياجاتهم المالية المستقبلية بكفاءة وفعالية.

صح
صكوك حكومية
Government Sukuk

إتمام الطرح الأول من السندات الدولية بالدولار

وصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب ما يقارب **30** مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية ضعفي ونصف إجمالي الإصدار الذي بلغ **12** مليار دولار أمريكي، وتأتي هذه الخطوة ضمن مستهدفات توسيع قاعدة المستثمرين لغرض تلبية احتياجات المملكة التمويلية من أسواق الدين العالمية بكفاءة وفاعلية، ويعكس حجم الإقبال من قبل المستثمرين الدوليين على أدوات الدين الحكومية ثقتهم بمتانة الاقتصاد السعودي ومستقبل فرصه الاستثمارية.

التوقيع مع خمس مؤسسات مالية لتعيينها كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية

تأتي هذه الاتفاقيات تأكيداً لاستدامة وتعزيز الوصول لأسواق الدين المحلية عن طريق تنويع قاعدة المستثمرين، إذ وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين الاتفاقيات مع كل من شركة البلاد للاستثمار، وشركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال"، وشركة الراجحي المالية، وشركة دراية المالية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال؛ لتعيينها كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية.

المركز الوطني لإدارة الدين يكمل ترتيب خامس عملية شراء مبكر محلية تقوم بها المملكة

اكتمال عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات المُصدر القائمة في الأعوام 2024م، 2025م، 2026م بقيمة إجمالية تجاوزت **63.1** مليار ﷼، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي **64.1** مليار ﷼.

المركز الوطني لإدارة الدين يوقع مذكرة تفاهم مع "شركة ترميز المالية"

تأتي هذه المذكرة ضمن جهود المركز الوطني لإدارة الدين الهادفة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، لتطوير وإطلاق منتجات ادخارية جديدة مدعومة من الحكومة، بما يسهم في رفع نسبة الأفراد المهتمين في الادخار، بالإضافة إلى توسيع نطاق المنتجات الادخارية المتاحة وتنوعها، وتسهيل الوصول إليها.

المركز الوطني لإدارة الدين ينهي ترتيب تأمين قرض مجمّع بقيمة 23.3 مليار ﷼

يأتي ذلك استكمالاً لإعلان وزارة المالية عن عزمها اتخاذ عدد من الإجراءات لدعم مجموعة بن لادن بهدف استقرار هيكلها المالي، وذلك من خلال ترتيبات لسداد المستحقات النقدية للبنوك، بالتنسيق بين الوزارة والمجموعة، ويعكس هذا الإجراء استمرار الدعم الحكومي لقطاع المقاولات، بما يُسهم في تسريع تنفيذ المشاريع الحيوية، وخلق فرص استثمارية جاذبة في القطاع، تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

التأمين

يركـز البرنامـج على تعزيز قطـاع التأميـن من خلال تحسـين البنية التحتيـة الرقمية، وتوسـيع التغطية التأمينية، وتشـجيع اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثة مثـل الـذكاء الاصطناعي لتحسـين تجربـة العملاء.

توطين وظائف مبيعات التأمين

تعزيزاً لفاعلية قطاع التأمين وتمكين الكفاءات والقدرات الوطنية في القطاع، ويأتي ذلك استناداً للاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لهيئة التأمين بتنظيم أعمال التأمين في المملكة والإشراف والرقابة عليها.

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة
تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي لدعم فاعلية قطاع التأمين، وتعزيز دوره في الحماية من مخاطر المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي عن طريق اعتماد صيغ وثائق المنتجات التأمينية الجديدة، التي تخدم القطاعات المختلفة وتضمن توفير الحماية لها من المخاطر المتوقعة، بما يحفظ حقوق حملة الوثائق والمستفيدين وجميع أطراف العلاقة التعاقدية.

اعتماد منتج ضمان تمويل
المطورين لمشاريع البيع على الخارطة الخاص بشركة ضمانات

يستهدف هذا المنتج دعم المطورين العقارين من خلال تمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لتطوير مشاريع البيع على الخارطة.

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة
تأمين المسؤولية المدنية للأماكن المكتظة والأنشطة عالية الخطورة

تتضمن هذه الوثيقة تحديد الحد الأدنى لتأمين المسؤولية المدنية الإلزامي للأماكن المكتظة بالجمهور والأنشطة عالية الخطورة طبقًا للأحكام والشروط والاستثناءات وحدود التغطية التأمينية الواردة فيها.

إطلاق أول منتج وطني للتأمين على
الأنشطة السياحية في المملكة

لتعزيز جاذبية السياحة الساحلية، واستقطاب الممارسين للأنشطة الملاحية والبحرية السياحية، إلى جانب دعم المحتوى المحلي وتعزيزه، وفقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق مبادرة "مطالبات دون متطلبات" لتأميـن المركبـات

تتضمـن هـذه المبادرة مسـتهدفات للوصـول لتوقعات العملاء وإبـراز دور وفاعلية هيئـة التأمين في تطويـر القطاع، وزيادة الرضـا والثقـة في وثائق التأميـن على المركبات حيث، عملت هيئة التأمين على تسـهيل إجراءات تقديـم المطالبات للحوادث المروريـة، التـي تمـت مباشـرتها من خلال شـركة نجم توحيـد المتطلبات والاسـتفادة من خدمـات الربط التقني بما يسـهم في تحسـين إجراءات تقديـم المطالبات.

إطلاق مبـــادرة الإصلاح بدلاً عن التعويض النقدي (أسهل) في قطاع تأمين المركبات

تقـدم هـذه المبـادرة العديد مـن المزايا والحمايـة التأمينية لملاك مركبـات الطرف الثالـث المتضررة في الحـوادث المرورية بـدلاً عـن التعويـض النقـدي، وتهدف إلـى تعزيز التحـول الرقمي فـي قطاع التأميـن ومراكز الإصـلاح المعتمـدة ومقدمي الخدمـات ذات العلاقـة بإصلاح أضـرار المركبات، وتتمثل أهميـة المبادرة في الحد مـن الاحتيال التأمينـي وافتعال الحوادث المروريـة للحصـول على مبلـغ مالية غير مشـروعة، بالإضافة الى رفع مسـتوى السـلامة المرورية.

إطلاق المنصة الموحـــدة لسلوك حملة وثائق تأميـن المركبات (تيليماتكس)

سـتعمل المنصة على تحسـين آلية التسـعير وضمـان عدالتها بما يعزز الشـفافية والكفاءة في تقديم الخدمـات التأمينية، إذ تهـدف إلـى تقليـل نسـبة الحوادث المرورية من خلال تحسـين سـلوك حملـة وثائق تأميـن المركبات، مما يسـهم في تعزيز السـلامة المرورية واسـتدامة نمو القطاع التأميني.

إطلاق خدمة الامتثـــال بالتأميـــن الصحي للمنشآت لتعزيز شموليـة الرعاية الصحية في المملكة

توفر الخدمة أدوات متقدمة تُمكّن المنشـآت من متابعة مسـتوى الامتثال للتأمين الصحي والعمل على تحسـينه، من خلال الاطـلاع علـى وثائـق التأمين ومعـدلات الامتثال، بالإضافة إلـى حالة الموظفيـن من حيث التغطيـة التأمينية، سـواءً كانوا مؤمّنيـن، غيـر مؤمّنيـن، أو بانتظار التغطية. كمـا تتيح الخدمة حلولاً مرنة تمكّن صاحب المنشـأة من إضافـة الموظفين غير المؤمـن عليهـم إلى وثائـق التأمين، أو إلغاء التأمين عن الموظفين المسـتبعدين من المنشـأة.

اعتماد منتج تأمين سنـــدات الكفالـة المقدم لصندوق الاستثمارات العامة

يهـدف المنتـج إلـى تعزيـز الاسـتثمار في المملكـة، وذلك مـن خلال ضمـان إنجـاز المقاولين للمشـاريع الإنشـائية التابعة لشـركات صنـدوق الاسـتثمارات العامة.

الترخيص لفرع شركة "أورينت للتأمين" لممارسة نشـــاط التأميـــن وإعـــادة التأمين

تأتـي هـذه الخطـوة في إطار جهود هيئة التأمين المسـتمرة لتعزيز الاسـتقرار المالي وتنمية القطـاع التأميني، إلى جانب دعم فرص التطور، وتنويع قاعدة المسـتثمرين، وتوفير قيمة مضافة للسـوق المحلي.

المنشـــآت الصغيـــرة والمتوسطة

يدعم البرنامج نمو المنشـآت الصغيرة والمتوسطة عبـر زيادة حصتهـا مـن التمويل البنكـي لتصل إلى 20% بحلـول 2030، وتقديـم حلول ماليـة مبتكرة لتمكينهـا من المسـاهمة في الاقتصـاد الوطني.

المملكة تتصدر منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم
الاستثمار الجريء خلال العام 2024م

حافظت المملكة على صدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء في العام 2024م الذي شهد تنفيذ استثمارات بلغت **2.8** مليار ﷼ (**750** مليون دولار) في شركات ناشئة سعودية، في انعكاس لما تشهده المملكة من تطور في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في ظل رؤية السعودية 2030 وأهدافها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني.

5% نمو إجمالي أصول قطاع شركات
التمويل في المملكة خلال التسع
أشهر الأولى من العام 2024م

ارتفع رأس المال المجمع لقطاع شركات التمويل خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024م ما يقارب **6%** ليصل إلى **16,4** مليار ﷼، فيما بلغ صافي الربح المجمع **2.1** مليار ﷼، كما ارتفع إجمالي أصول قطاع شركات التمويل بنسبة **5%** ليصل إلى **67,4** مليار ﷼، وشهد إجمالي المحفظة التمويلية ارتفاعاً بنسبة **10%** ليصل إلى **92,9** مليار ﷼، وشكلت التمويلات الممنوحة لقطاع الأفراد الجزء الأكبر من إجمالي صافي المحفظة التمويلية بنسبة **77%**، فيما بلغت التمويلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نسبة **19%**، وقطاع الشركات **4%**.

تمويل 1.5 مليار ﷼ لدعم الاقتصاد
الوطني وتعزيز نمو المنشآت الصغيرة
والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة

وصلت تمويلات بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أكثر من **1.5** مليار ﷼ حتى الربع الرابع من العام 2024م واستفادت منها **1029** منشأة وبنسبة وصول **100%** إلى جميع مناطق المملكة، وذلك من خلال شركاء البرامج من الجهات التمويلية، إذ بلغ إجمالي المبالغ الممولة بواسطة بوابة التمويل بالتعاون مع شركاء البوابة من الجهات التمويلية أكثر من **4** مليار ﷼ حتى الربع الرابع من العام 2024م.

107.2 مليار ﷼ لدعم نمو
المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أسهم برنامج "كفالة" منذ إطلاقه في وصول التمويل المدعوم من البرنامج إلى **107.2** مليار ﷼، وقد تزامن ذلك مع إطلاق **18** مبادرة نوعية تستهدف الأنشطة الاقتصادية المحورية، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، حيث تسعى المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مساهمة تصل إلى **35%** في الناتج المحلي المتوقع للعام 2030م.

إطلاق برنامج تمويل قطاع التعليم

يهـدف البرنامـج إلـى تمكين المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة العاملة فـي المجـال التعليمي وتوفيـر حلـول تمويلية لهم تسـهم فـي تطوير القطـاع وتعزز اسـتدامته ونموه، ويسـتهدف جميـع المنشـآت متناهية الصغـر والصغيرة والمتوسـطة المصنفـة تحـت قطـاع التعليم؛ ليسـهم فـي سـد الاحتياجات التشـغيلية قصيـرة الأجـل وتمويل التوسـعات الرأسـمالية للمنشـآت التعليميـة مـن ترميم وإنشـاء وغيره.

إطلاق مبادرة تمويلك في يومين

تعمـل المبـادرة على تعزيز قدرة المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة من الحصول على التمويل بسـهولة وسـرعة، حيث تسـعى إلـى تعريف المنشـآت ببرامـج ومنتجات البنك التمويلية المتنوعة؛ مما يسـاعدها فـي اختيار الحلول الأنسـب لاحتياجاتها.

1.134 مليار لتعزيز الابتكـار والنمو في السوق من خلال استراتيجيات متنوعة ومبادرات تقنية

اسـتثمرت الشـركة السـعودية لرأس المال الجريء مبلغ **1.134** مليار ﷼ في اسـتراتيجيات متعددة تشـمل الاستثمار الجريء، وصناديـق الملكيـة الخاصـة، والديـون الخاصـة، كما قامت بتحديـث منتجاتها الاسـتثمارية لتلبيـة احتياجات السـوق وتعزيز تطور الشركة.

التنظيمات في القطاع المالي

يهدف البرنامج إلى تطوير الأنظمة واللوائح لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القطاع المالي، وضمان الاستقرار المالي من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية.

إطلاق خدمة عدم الممانعة
على المناصب القيادية

أطلق البنك المركزي "إطلاق تجريبي" خدمة عدم الممانعة على المناصب القيادية، والتي تهدف إلى تحسين عملية تقديم ومعالجة طلبات عدم الممانعة على المناصب القيادية والتواصل مع المؤسسات المالية المرخصة، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية "ساما أعمال".

إصدار مبادئ "الالتزام" و"المراجعة الداخلية"
لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري

يأتي هذا الإنجاز ضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يضطلع به البنك المركزي السعودي (ساما) تجاه قطاع التمويل، وفي إطار جهوده المستمرة لتطوير هذا القطاع الحيوي. وقد تم إصدار هذه المبادئ بهدف وضع إطار تنظيمي شامل يُسهم في تحديد مهام الوحدات الرئيسية في شركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري، إلى جانب توضيح مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تجاه وحدة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية، وذلك وفقًا لأفضل المعايير المتبعة، وبما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها.

إصدار قواعد ممارسة نشاط
التمويل الجماعي بالدين المحدثة

استناداً إلى جهود البنك المركزي السعودي الرامية إلى تطوير بيئة التمويل بشكل عام، وتمكين قطاع التقنية المالية بشكل خاص، حيث شملت القواعد وضع متطلبات إضافية للإفصاح تتضمن إلزامية إفصاح شركة التمويل الجماعي بالدين عبر منصتها موضحة نسب التعثر، والسماح بمشاركة شركات التمويل الجماعي بالدين في تمويل المنشآت المستفيدة وفق الضوابط المحددة في القواعد، إلى جانب السماح لشركات التمويل الجماعي بالدين بتمويل المنشآت المستفيدة بمبالغ تتجاوز **7.5** ملايين ﷼ عند تمويل المنشآت التجارية الكبيرة والمنشآت المرخص لها بممارسة نشاط التطوير العقاري، أو في حال الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الكتابية.

مراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات
الخاصّة بالتمويل العقاري

تُمكن الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتمويل العقاري شركات التمويل العقاري من ممارسة أنشطة تمويلية أخرى بهدف تنويع أصولها وقاعدة منتجاتها التمويلية، وبذلك تفادي مخاطر التركيز على منتج واحد، مما سيكون له أثر إيجابي آخر يتمثل في خفض مخاطر القطاع، والحد من أثر حالات التعثر في حال نجم عنها مخاطر هيكلية من التوسع في الإقراض العقاري، بالإضافة إلى الإسهام في تنويع مصادر دخل هذه الشركات وإدارة أصولها والتزاماتها بشكل أكثر فاعلية.

تعديل عدد من مواد نظام
مراقبة شركات التمويل

شملت التعديلات تنظيم شكل الشركات المصرح لها بمزاولة أنشطة التمويل، حيث تم الإبقاء على الأصل المتمثل في ممارسة أعمال التمويل من خلال شركة مساهمة، مع منح البنك المركزي السعودي صلاحية الاستثناء من هذا المتطلب بناءً على مبررات مقبولة. كما مُنح البنك المركزي صلاحية استثناء شركات التمويل من حظر مزاولة أنشطة غير تمويلية أو امتلاك منشآت تزاول أنشطة أخرى، بالإضافة إلى تعديل ما يتعلق بعضوية مجلس الإدارة، حيث أجيز لعضو مجلس إدارة شركة تمويل أن يشغل عضوية مجلس إدارة شركة تمويل أخرى لا تزاول نفس النشاط، وإيجاد حكم لتمكين البنك المركزي السعودي من استثناء بعض المتطلبات في سياق التقنيات الناشئة والتقنية المالية.

إصدار القواعد العامة للمنتجات
الادخارية لدى البنوك والمصارف

تهدف القواعد التي أصدرها البنك المركزي السعودي "ساما" إلى إيجاد إطار عام للمنتجات الادخارية المقدمة من البنوك، مما يساهم في تشجيعها على طرح المنتجات الادخارية وتحفيز استفادة العملاء منها.

تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية
لهيئة السوق المالية

تضمن اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وإعفاء مؤسسات السوق المالية من متطلبات المادة الثانية والأربعين والمادة الثالثة والأربعين من لائحة مؤسسات السوق المالية وفق حالات محددة، واعتماد تعديل إحدى مواد لائحة مؤسسات السوق المالية، والمتعلقة بالعوائد على أموال العميل المودعة في حساب العميل لدى تلك المؤسسات، واعتماد تعديل أحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بطرح أدوات الدين، واعتماد تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية، وتعزيز ثقة المشاركين فيه ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

تمكين مؤسسات السوق من فتح
"الحسابات المجمعة" لعملائها

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية السماح لمؤسسات السوق المالية بفتح "حسابات مجمعة" لعملائهم، وذلك من خلال تعديل إحدى مواد لائحة مؤسسات السوق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية والمتعلقة بتمكين تسجيل أو تدوين الأوراق المالية للعميل باسم مؤسسة السوق المالية ووضع الأحكام المنظمة لذلك؛ بهدف تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية السعودية وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى رفع جاذبية السوق وكفاءتها، من خلال إتاحة فتح الحسابات المجمعة.

إطلاق تحسينات على عمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها

يهدف التعديل الذي تم إقراره من قبل مجلس هيئة السوق المالية إلى منح مزيد من المرونة لعمليات شراء أو بيع الشركات المدرجة لأسهمها، وذلك عبر تخفيف القيود المفروضة عليها، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار في السوق المالية السعودية، ويتماشى مع الممارسات العالمية المناسبة.

اعتماد أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين

التعديلات المعتمدة من مجلس هيئة السوق المالية تهدف إلى تطوير الإطار التنظيمي لطرح أدوات الدين في المملكة بما يسهم في جذب شرائح متنوعة من الإصدارات والمصدرين، من خلال تعديل أحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بطرح أدوات الدين، والتي تضمنت تخفيف متطلبات نشرة إصدار الطرح بمختلف فئاته (الطرح العام، الطرح الخاص، والطرح المستثنى).

التثقيف المالي

يساهم البرنامج في رفع مستوى الوعي المالي لدى المواطنين من خلال مبادرات تعليمية لتعزيز التخطيط المالي، وتشجيع الادخار، وتطوير سلوكيات مالية سليمة بما يضمن استدامة الأثر الإيجابي على الفرد والمجتمع.

إطلاق المرحلة الثانية
من مبـــادرة "مالي"

بدعـم مـن البنك المركزي السـعودي "سـاما"، وبالتعـاون مع البنـك الأهلي السـعودي، والمركز الوطني للمناهج، وشـركة ميـم عيـن للتعليـم الوقفية، تم توقيـع اتفاقية إطـلاق المرحلة الثانية مـن مبادرة "مالـي" لقياس ورفع مسـتويات الثقافة الماليـة لـدى الأطفـال، وتهدف المبـادرة إلى قياس مسـتويات الثقافة المالية لـدى الأطفال بعمر 8-12 عاماً بشـكل مبتكر عبـر لعبـة "مالـي" الأولى مـن نوعها في العالـم لقياس الثقافـة المالية للأطفال، بحسـب تقريـر صادر عن المركـز العالمي للتميز في الثقافـة المالية.

كمـا تهـدف المبـادرة إلـى تطوير منتجـات تعليميـة وتصميم حمـلات توعويـة وفعاليـات تعليمية تتناسـب مـع احتياجات الأطفـال ومسـتويات مهاراتهـم الحاليـة، وتُكسِـبهم المهـارات اللازمـة لإدارة مواردهـم المالية بكفاءة ومسـؤولية.

المبادرات التي تم إطلاقها مع الشركاء

عملـت الأكاديمية المالية على إطلاق عدد من المبادرات بالتعاون مع شـركائها الإسـتراتيجيين، بهـدف تعزيز قدرات العاملين فـي القطاع المالي، وتسـهم هـذه المبادرات في تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات السـوق وتدعم تطوير الكوادر البشـرية.

ومن خلال التعاون المسـتمر مع الشـركاء، تم تنفيذ مشـاريع مشـتركة تسـهم في تحقيق أهداف الأكاديمية وتطوير قدرات العاملين فـي القطاع المالي.

4 مبادرات تم إطلاقها مع الشركاء، وهي:

- المبـادرة الوطنيـة لزيادة عدد حاملي شـهادة المحلل المالي المعتمد فـي المملكة، بالتعاون مع معهـد المحللين الماليين المعتمد (CFA).
- مبـادرة "المدراء الماليـون التنفيذيون في القرن الواحد والعشـرين" بالتحالف النوعي مع أكاديميـة التميز وجامعة نيويورك وجامعـة الدراسـات العليـا لإدارة الأعمـال في باريـس ومعهد المحلليـن الماليـن المعتمدين، التي تهدف إلـى تأهيل **60** مديـرًا ماليًا تنفيذيًا.
- مبادرة لتعزيز الكفاءات التقنية والقيادية في مجال التقنية، بالتعاون مع معهد SANS.
- مبـادرة تطويـر مهـارات وخبـرات **150** قائدًا فـي مجـال إدارة المخاطـر والتأمين بالمملكـة، بالتعاون مع معهد سويسـري للتأميـن، وهي المبـادرة الأولى مـن نوعها فـي المنطقة.

إطلاق الموسم الثالث من جائزة
"المستثمر الذكي الخليجي"

تهـدف الجائـزة التي أطلقها برنامج التوعية الاسـتثمارية الخليجي "مُلم" لنشـر الثقافة الاسـتثمارية والتوعيـة بأهمية الادخار والاسـتثمار وكيفيـة تجنّـب الاحتيـال المالـي ورفـع درجـة الوعي المالي لـدى العامـة، بما يعزز مـن قدرتهم علـى التخطيط المالـي، وتمكينهـم مـن امتـلاك مقومات اتخاذ القـرارات الماليـة الصحيحة، التـي تحقق لهم الاسـتقرار المالـي وتعزز من قدرتهم علـى تحقيق أهدافهـم المالية.

إطلاق الدفعة الرابعة
لبرنامج الأجندة البحثية

أطلقت هيئة السوق المالية الدفعة الرابعة من برنامج الأجندة البحثية 2025م، والتعديل على آلية استقبال المقترحات البحثية لتكون على **3** فترات خلال العام، بالإضافة إلى تحديد عدد من المجالات البحثية المقترحة للنسخة الرابعة، وتسعى الهيئة من خلال البرنامج إلى تعزيز حضور السوق المالية السعودية في الأدبيات العلمية، والرفع من مستوى تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين من جانب والعاملين "الممارسين" في قطاع السوق المالية من جانب آخر، إضافة إلى رفع مستوى جودة الأبحاث والدراسات، والمساهمة في دعم صُنع السياسات واتخاذ القرارات بناءً على دراسات علمية، ورفع مستوى الثقافة المالية والوعي لدى المشاركين في السوق المالية.

إنجازات الأكاديمية المالية

دربت الأكاديمية المالية أكثر من **16.954** متدرباً ومتدربة، ليبلغ إجمالي عدد المتدربين منذ إنشائها أكثر من **59 ألف** متدرباً تم تزويدهم بالمهارات الأساسية المؤهلة لمزاولة المهن المالية، كما ساهمت جهودها في حصول أكثر من **14,970** شخص على الشهادات والمؤهلات المهنية في القطاع المالي خلال العام الماضي.

شهادات مهنية حديثة تواكب
تطورات القطاع المالي

تعزيزاً لجهودها في تطوير الكفاءات في القطاع المالي، أطلقت الأكاديمية المالية **5** شهادات مهنية جديدة، وهي الشهادة التنفيذية في رأس المال الجريء والملكية الخاصة، وشهادات الخدمات المصرفية والمالية الدولية، وشهادة إعداد مصرفي المستقبل، والشهادة الدولية للتجارة والتمويل من معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية، والشهادة المتقدمة في الالتزام الرقابي ومكافحة الجريمة المالية بالتعاون مع الرابطة الدولية للالتزام، ليصل عدد الشهادات المقدمة والمستضافة في الأكاديمية إلى **51** شهادة مهنية.

لقاءات وندوات ترفع
من وعي موظفي
القطاع المالي

عقدت الأكاديمية المالية **62 فعالية** ولقاء وندوة شارك فيها ما يزيد عن **20 ألف** مشارك ومشاركة وتهدف الفعاليات إلى توعية العاملين في القطاع المالي بأبرز المستجدات بالقطاع.

إصدار تقريرين متخصصة في
تطوير رأس المال البشري في القطاع المالي

وذلك في إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة، تم تنويع المنتجات الأكاديمية المقدمة، ومن ضمنها إصدار تقارير تخدم القطاع المالي، وهي:

- تقرير "واقع التدريب في الخدمات المالية"، الذي قدم تحليلاً شاملاً لسوق البرامج التدريبية والشهادات المهنية في قطاع الخدمات المالية بالمملكة، ويستعرض فرص النمو والتوجهات المستقبلية لتطوير قدرات رأس المال البشري، كما ناقش التقرير توزيع البرامج التدريبية داخليًا وخارجيًا ودوافع قرارات التدريب.
- تقرير "تأثير التقنية المالية على مستقبل العمل"، الذي يستعرض تأثير التقنية المالية والتقنيات الجديدة على القطاع المالي، وتحول أنماط العمل في المستقبل، مع التركيز على الابتكار والتحديات المحتملة، كما شمل التقرير مشاركة وجهات نظر 6 جهات مالية 3g مشاركين من الجهات التشريعية، وهي البنك المركزي السعودي -يمثله وكيل المحافظ للابتكار المالي-، وهيئة السوق المالية -يمثلها وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية-، وهيئة التأمين -يمثلها وكيل الرقابة-، بالإضافة إلى مبادرة فنتك السعودية -يمثلها المدير العام للمبادرة-.

شراكات متينة لتعزيز قدرات
الأكاديمية المالية

توسعت الأكاديمية المالية في فتح قنوات التواصل وتوثيق الروابط مع أبرز بيوت الخبرة الدولية والإقليمية والمحلية؛ تعزيزاً لقيمتها الاستراتيجية ولتأسيس علاقات استراتيجية متينة من شأنها تطوير قدراتها، وخدماتها ومنتجاتها، وتمكينها من تنفيذ المشروعات والبرامج، التي تقدم حلولاً تطويرية متنوعة للممارسين في القطاع المالي، والخريجين المتوقع دخولهم القطاع بمختلف مستوياتهم.

إطلاق هاكاثون المصرفية المفتوحة

يهدف هاكاثون المصرفية المفتوحة الذي أطلقته الأكاديمية المالية لتعزيز المهارات التفصيلية والعملية للمتخصصين في الخدمات المالية، خاصة في مجالات الخدمات المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح، حيث يوفر فرصة للمشاركين لاكتساب معرفة شاملة تشمل التدريب النظري والتطبيق العملي، بالإضافة إلى بناء الأسس لتطوير بيئة للمصرفية المفتوحة أكثر اتساعاً.

برنامج القادة الجدد

دربت الأكاديمية المالية 27 مهنياً في برنامج القادة الجدد الذي يهدف لتطوير مهارات القيادة الأساسية وتعزيز الابتكار، والتواصل الاستراتيجي، والتأثير القوي؛ لمواجهة التحديات وإلهام الآخرين في بيئة متطورة باستمرار، حيث يجمع بين الجلسات التفاعلية والرؤى العملية والتدريب الشخصي، مع التركيز على تحقيق النجاح والتفوق في كل خطوة.

برنامج الاندماج والاستحواذ

خرّجت الأكاديمية المالية 17 مهني في برنامج الاندماج والاستحواذ الذي يهدف لتزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة لتحديد قيمة الشركات والمنظمات، واستخدام أساسيات القيمة وتقييم التدفقات النقدية والتآزر بين الشركات، وطرق التمويل، والتفاوض وتقييم العطاءات.

برنامج إدارة محاكاة التأمين

وهـو برنامـج أطلق بالشـراكة مع مجموعة "سـويس ري"، بهدف تعزيز القـدرات القيادية في قطاع التأميـن، وصقل مهارات التنفيذييـن في رفع كفاءة المنظمـة وتعزيز رأس مالها.

برنامج تطوير القيادات

عملـت الأكاديميـة الماليـة على تعزيز مهـارات **25** قائداً وقائدة فـي برنامج تطوير القيـادات، الذي يهدف إلـى تطوير الأفراد ليتمتعـوا بقـدرات قياديـة أكثـر تأثيراً فـي المنظمات، حيـث يعطي البرنامـج تجربة تطور من مهـارات القادة، وزيـادة وعيهم حـول أنظمـة المنظمـات، وديناميكيـات مواجهـة التحديات التي تفرضهـا هذه الأنظمة علـى الفرد والآخريـن، بالإضافة إلى تزويد المشـاركين بمهـارات التأثير وقيـادة التغيير لتحقيـق نتائج دائمة.

برنامج الرئيس التنفيذي القادم

33 متدربـاً ومتدربـة اسـتفادوا من برنامـج "الرئيس التنفيذي القـادم" الذي تنظمـه الأكاديمية المالية، والـذي يهدف لتزويد الرؤسـاء التنفيذييـن وكبار المسـؤولين التنفيذيين بالمعرفة والمهارات والأفكار اللازمة للتغلب علـى تعقيدات القيادة الحديثة بنجـاح، ويمتـد خـلال 5 أيـام من الجلسـات المكثفـة تناقش المبادئ الأساسـية للقيـادة الرشـيدة والتخطيط الإسـتراتيجي واتخـاذ القـرارات الفعالـة والخبرة المالية والقيـادة الأخلاقية وأفضل ممارسـات الحوكمة.

ملتقى الأكاديمية المالية 2024م

يهـدف الملتقـى للمسـاهمة في تنمية وتطوير قـدرات الكوادر البشـرية في القطاع المالـي، الأمر الذي ينعكـس إيجاباً على مواءمـة القـدرات والمهـارات مع الاحتياجات المسـتقبلية للقطاع وتسـهيل عمليـة تبادل الخبـرات والتجـارب، وبلغ إجمالي الحضور في المنتدى **2500** مشـارك من المتخصصين في القطاع المالي، بالإضافة إلى **17** جهة من الشـركاء الاسـتراتيجيين والمؤسسـات الرائدة، وتناولت جلسـات المنتـدى عدداً من المواضيع المهمـة، منها القيادة في عصـر التكنولوجيا والابتكار، والتميـز فـي زمـن التغيـر السـريع، وبناء ثقافـة التعلم المسـتمر، والـذكاء الاصطناعـي كعامل لتحسـين الإنتاجيـة في بيئة العمـل، ودور التدريب وتنمية المواهب لتحقيق الاسـتدامة.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي
الربع الرابع من العام 2024م

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)**	%36	%79	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ﷼	2,631	4,494	3,515
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%2.59	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ﷼/ للفرد	33	232.6	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%37.14	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)	%39.6	%73.73	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ﷼	9304	31513.28	36738.27
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	82	261	230
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%9.4	%11
نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%49	%69	%65.9
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	44	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.9	%26.3	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%14	%20.76	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)*	%66.5	%86.7	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%36	%46.2	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%10.95	%17.5
نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات (%)	%40.9	%65.9	%46
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)**	%82	%98.88	%<= 70

* باستثناء شركة أرامكو السعودية
** بيانات عام 2024م، حيث ان المؤشر يقاس بشكل سنوي

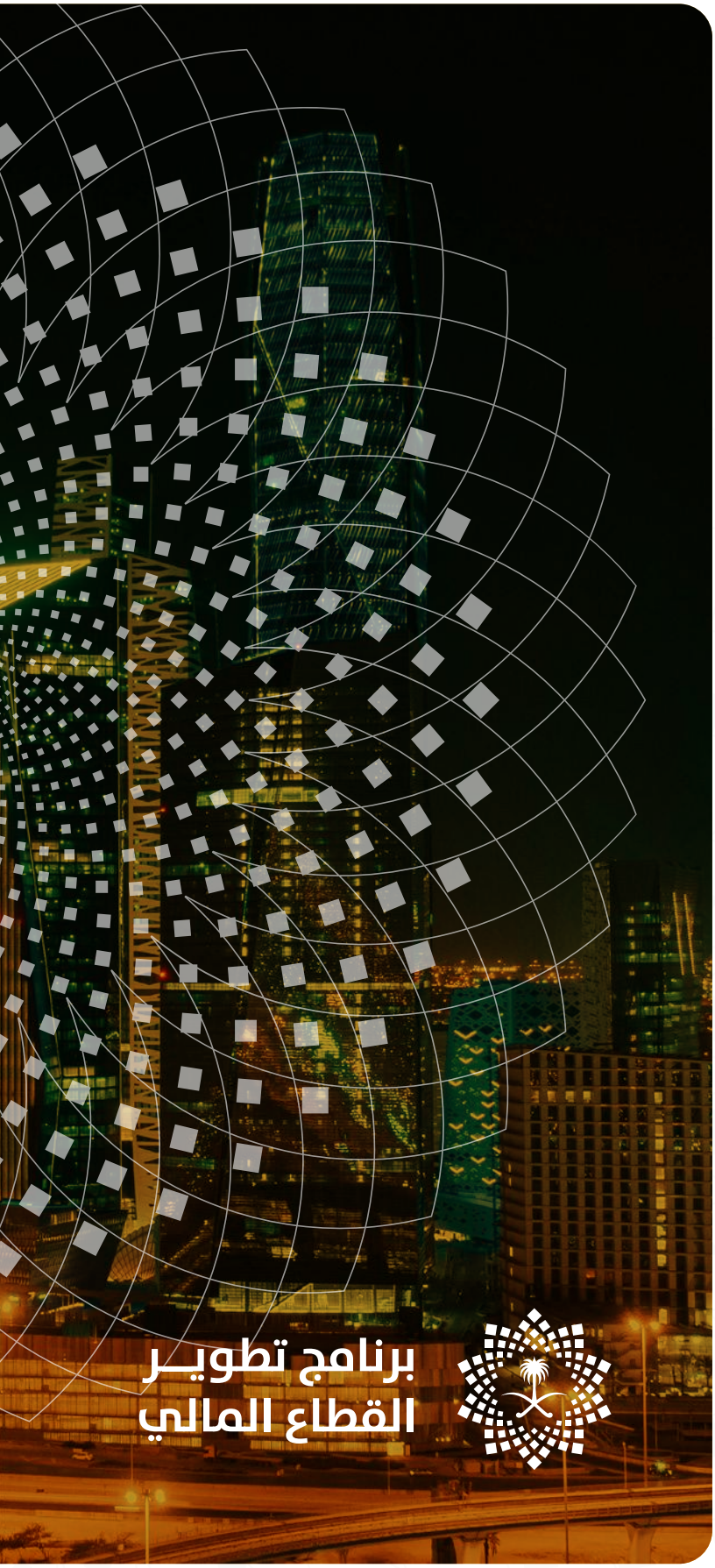

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

المصادر

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية وهيئة التأمين، بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، والهيئة العامة للإحصاء، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني
fsdp@ceda.cm.gov.sa
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة (الرابط)

تنويه

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان، ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج بأي حال من الأحوال تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناء على المحتوى الوارد في هذا التقرير.

برنامج تطويـر
القطاع المالي

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA